ترتبط ارتباطاً وثيقاً بانهيار مستوى الاستثمار المضاربي Speculative Investment حيث تؤدي التغيرات في سعر الفائدة إلى انسحاب رؤوس الأموال المضاربة من الأسواق النقدية[1].

المطلب الثالث
أثر الزكاة في حماية الاقتصاد من التقلبات

وقفنا في المطلب السابق على أن أسباب الكساد، أو مرحلة الأزمة في الدورة الاقتصادية، ترجع إلى العديد من العوامل: أهمها انخفاض الميل للاستهلاك وارتفاع الميل للإدخار، مع زيادة في تفضيل السيولة، الإكتناز، وزيادة سعر الفائدة، بالإضافة إلى اتجاه توقعات أرباب الأعمال إلى التشاؤم، مما يترتب عليه انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال.

يقوم الشرع بوضع الأساس الأول في حماية الاقتصاد الإسلامي من هذه التقلبات الدورية بتحريم التعامل بسعر الفائدة، الربا، تمامًا في المجتمع، وتعمل الزكاة على توفير قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي من خلال أثرها في الميل للاستهلاك، وأثرها في الميل للادخار وتفضيل السيولة، ومن خلال التأثير في التوقعات، والتأثير في الدورة النقدية، ومن خلال زيادة الاستثمارات المباشرة.

أ. دورة الزكاة من خلال أثرها في الميل للاستهلاك:

للزكاة أثرها غير المباشر في حماية الاقتصاد الإسلامي من التقلبات، من خلال إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات ذات الميل المرتفع للاستهلاك، وهي تمثل الشطر الأكبر من أسهم الزكاة الثمانية، مما يكون له أثره في زيادة القوة الشرائية لهذه الفئات الكبيرة العدد، وبالتالي زيادة الطلب الفعلي على السلع الاستهلاكية، وزيادة الإنتاج في مختلف مجالاته مع ارتفاع مستويات التشغيل.

كذلك فإن تكرار إخراج الزكاة سنويًا، أو في نهاية كل موسم زراعي، يتيح للاقتصاد الإسلامي الإفادة من هذا الأثر الإنعاشي بصفة منتظمة، مما يحميه من مضار الدورات الاقتصادية[2]، ويقيه مخاطر التردي في أزمات الكساد الاقتصادي.

---

(١) كما حدث في كساد سنة ١٩٢٩ راجع:
Duesenberry: op. cit.; pp: 288 & ff.

(2) Ur Rahman: Economic Doctrines of Islam; op. cit., Vol. III. P: 6.

على ذلك، فإن تطبيق فريضة الزكاة، وما يؤدي إليه من إعادة توزيع الثروات باستمرار، يسهم في آلية الحركة في الاقتصاد الإسلامي عند مستويات عالية من النشاط الاقتصادي.

ب ـ دور الزكاة من خلال أثرها في الميل للادخار وتفضيل السيولة:

إن تطبيق فريضة الزكاة يجعل الثروة لا تستطيع أن تمر إلا من خلال قناتين وحيدتين، هما: قناة الإنفاق على رفاه وصلاح المجتمع، وقناة الاستثمار في النشاط الاقتصادي[1]، فلا مجال في الاقتصاد الإسلامي للاكتناز، ويدعم ذلك إلغاء سعر الفائدة، مما يجعل الادخار مساو للاستثمار، فيتحول كل ادخار إلى استثمار، كما ينخفض تفضيل السيولة إلى أقل مستوى ممكن له، وفي ذلك زيادة في الطلب الاستثماري، كما يزداد بالتالي الطلب الكلي في المجتمع باستمرار من خلال زيادة الطلب الاستهلاكي لمصارف الزكاة الذي يتيح، بفعل المعجل، فرصاً مواتية للاستثمار المربح، وزيادة الإنتاج، ويدعمه نمو السكان والاتجاه إلى مستويات فنية أفضل في المجال الإنتاجي[2].

على ذلك، فإن تطبيق فريضة الزكاة يقلل من فرص حدوث الأزمات الاقتصادية التي يسببها فائض الادخار على الاستثمار[3]، ويجنب الاقتصاد الإسلامي ما يترتب على هذا الوضع من دورات اقتصادية تضرّ بمستوى النشاط الاقتصادي.

جـ - دور الزكاة من خلال أثرها في الكفاية الحدية لرأس المال:

تعتمد الكفاية الحدية لرأس المال، كما رأينا في المطلب السابق، إلى درجة بعيدة على التوقعات التي ترجع بدورها إلى الحالة النفسية لأصحاب الأعمال، ويؤدي تطبيق فريضة الزكاة، إلى رفع الكفاية الحدية لرأس المال من خلال تحسين التوقعات، ذلك أن إخراج الزكاة المتكرر في نهاية كل دورة زراعية، أو نهاية كل شهر قمري، يؤدي إلى انتظام ما تحصل عليه مصارف الزكاة من دخول تدعم، في الجزء الأكبر منها، الطلب الفعلي عل السلع والخدمات الاستهلاكية، ويدعم الجزء المتبقي مجالات

---

(1) Ahmed (Shaikh Mahmud): Economics of Islam (Ashraf publ., Lahore, Pakistan, 1968) p: 88.

(٢) راجع الفصل السابق مبحث الحث على الاستثمار.

(٣) العوضي: منهج الادخار والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي. مرجع سابق ص ٢٠٦

الاستثمار المختلفة، فيسهم في إنشاء استثمارات جديدة والمحافظة على القائم منها، وكفالة الغارمين لمصلحة المجتمع مما قد يلحقهم من خسائر محتملة.

كما يكون للزكاة أثرها في مساندة البحث والإبداع، وتطور العلوم، وحث المستثمرين والمنظمين على تطبيق الابتكارات الجديدة، والتوصل إلى أفضل الأساليب الإنتاجية التي ترفع من المستوى الفني للإنتاج، وتقلل من التكاليف، ذلك بالإضافة إلى حث الإسلام على ضرورة العمل المستمر لتحقيق أفضل درجات استغلال الموارد الطبيعية المتاحة، والتوسع في عمارة الأرض.

إذا ما أضفنا إلى ذلك النمو الطبيعي للسكان، ودور الزكاة المستمر في توزيع الدخول، وتحويل المدخرات إلى استثمارات، مما يقلل من فرص انتكاس النشاط الاقتصادي، وحدوث ركود في تسويق المنتجات، وتوقف الابتكارات، وقفنا على حقيقة ما تهيأه الزكاة من ظروف أفضل للنشاط الاقتصادي، والتي تنعكس على توقعات رجال الأعمال ولا تعرّضها للتغيرات المفاجئة العنيفة. ويدعم ذلك ثبات فئات الزكاة وعدم تعرضها للتغيير والتبديل مع الزمن أو الأحوال الاقتصادية، كما أن كون الزكاة نسبية، وليست تصاعدية، يضيف إلى مقومات التشجيع على الاستثمار، ويعتبر حافزًا لأصحاب الدخول المرتفعة للاستمرار في الإنتاج والاستثمار.

كذلك فإن كون زكاة الثروة الحيوانية والزروع تدفع إلى مستحقيها بشكل عيني، أو ما يوازي القيمة النقدية السائدة في تلك الفترة، مع جواز إخراج الزكاة عينيًا ممن تجب عليهم، وتوزيعها عينًا على مستحقيها، يضمن ثبات القوة الشرائية للمستفيدين من التدهور في أوقات التضخم وارتفاع الأسعار[1]، كما يسهم إلى درجة كبيرة في تخفيض المخزون السلعي لدى دافعي الزكاة، وسدّ باب الادخار أمام آخذي الزكاة، بما يترتب عليه الإقلال من فرص حدوث كساد اقتصادي[2].

من ناحية أخرى، نجد أن جواز تأخير الزكاة أو تقديمها، اتفاقًا على أكثر المذاهب، تجاوبًا مع الأحوال الاقتصادية العامة التي يمر بها الاقتصاد الإسلامي، يكون

---

(١) صقر: الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ٨٧ – ٨٨

(٢) الزرقاء (محمد أنس)، دور الزكاة في الاقتصاد العام والسياسة المالية، بحث في (مؤتمر الزكاة الأول، بيت الزكاة الكويت، سنة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م) ص ٢٩٢

له أثره في عدم تعميق التقلبات الاقتصادية في اتجاه الانتعاش الكامل Boom أو الكساد وتفادي حدوثها باتخاذ الإجراءات الوقائية لذلك، عن عليّ ﷺ: فذكر قصة في بعث رسول الله ﷺ عمر ﷺ ساعيًا، ومنع العباس صدقته، وأنه ذكر للنبي ﷺ، صنع العباس فقال: «أما علمت يا عمر، أن عم الرجل صنو أبيه، إن كنا احتجنا، فاستلفنا العباس صدقة عامين»[1]، ويكون لأخذ الظروف الاقتصادية للمجتمع في الاعتبار، والتي قد تكون راجعة إلى أسباب خارجية، طبيعية أو حربية مثلاً، إلى حدوث دورات اقتصادية تضر بالاستقرار الاقتصادي للمجتمع.

د ـ دور الزكاة من خلال أثرها في الدورة النقدية:

إن ديمومة الزكاة، وتجددها كل حول قمري، يكون له أثره في اكتمال الدورة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، ذلك لأن الزكاة تمثل تيارًا دائم التردد بين من يملكون ومن لا يملكون، قد يضيق أو يتسع، إلا أنه لا ينقطع أبدًا، ومثل هذا التيار يكون ضمانًا من مخاطر الركود الاقتصادي، وعاملاً فعالاً في استمرار الرواج باكتمال الدورة النقدية، فما يقع في أيدي من لا يملكون ينفق في شراء سلع وخدمات هي إنتاج من يملكون، فيعيد هؤلاء استثماره مرة أخرى، وهكذا يصبح دخل المجتمع ونفقاته الإجمالية في حركة دائرية مستمرة، مما يحمي الاقتصاد من التعرض لفترات ركود، ويضمن له الرواج، مع التوازن، بعيدًا عن الدورات والأزمات الاقتصادية.

أخيرًا، نجد أن قيام الدولة بالاستثمار المباشر، كأحد مصارف الزكاة، يكون له أثره في رفع مستويات التشغيل، والاستهلاك، والارتفاع بمستوى النشاط الاقتصادي بما يعرض أي تراخ قد يحدث من جانب المستثمرين الأفراد، ويشيع جواً من التفاؤل والثقة يشجع على الاحتفاظ بمستوى عال من النشاط الاقتصادي، وعدم تعرضه للركود.

---

(١) البيهقي: السنن الكبرى، ٤: ١١١ (١٨، ١٩)، واللفظ له (١٨) في قاضي عبد الملك بكر عبدالله: موسوعة الحديث النبوي: أحاديث الزكاة (الظهران، السعودية، ربيع الأول، سنة ١٤٠٦هـ) ص ٦٦ – ٦٧

نخلص من هذا المبحث إلى:

أن دراسات اقتصاديات الفكر الوضعي في مجال الدورات الاقتصادية كانت كلها حلولاً لمواجهة أزمة اقتصادية قائمة فعلاً، ومن ذلك مقترحات كينز لمواجهة أزمة الثلاثينات عن طريق قيام الدولة بالاستثمارات العامة، وضرورة تخفيض سعر الفائدة، وإعادة توزيع الدخول في صالح الطبقات الفقيرة، ومقترحات هانسن بضخ قدر من الإنفاق العام لإخراج الاقتصاد من مرحلة الركود.

أما الاقتصاد الإسلامي، فيستطيع من خلال أداته الرئيسية، الزكاة، تفادي حدوث مثل هذه الأزمات الاقتصادية، من خلال التطبيق المستمر للزكاة، وما تحدثه من آثار خاصة بإعادة توزيع الدخول، وتحويل المدخرات إلى استثمارات، وتحسين توقعات الحصيلة المستقبلية لرأس المال، وتوفير مستويات عالية من التشغيل، والقيام بالاستثمارات المباشرة، وعلى ذلك، فإن التطبيق الأمين للزكاة، يضمن للاقتصاد الإسلامي مسارًا مستقرًا متوازنًا بعيدًا عن الأزمات والدورات الاقتصادية أكثر منه في أي اقتصاد آخر.